العنف الرقمي ضد النساء الأرامل في مخيمات الشمال السوري

مارس
2024

حنين السيد
د. نادية السقاف

secdev.foundation
سلامة@

عرفان وتقدير

عن الباحثات

حنين السيد متخصصة في السلامة الرقمية وناشطة مجتمعية وصحفية سورية مهتمة في قضايا النساء وحقوق الإنسان. تعمل في الفضاء الإعلامي والحقوقي بالذات في الشمال السوري منذ أكثر من عشر سنوات وتُعد من المدربات السوريات القلائل في السلامة الرقمية والحماية العاملات في الداخل السوري.

الدكتورة نادية السقاف (محرر) باحثة في الشؤون السياسية والعمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومتخصصة في دراسات المرأة وحرية الصحافة والحقوق الرقمية والتنمية المجتمعية. كانت أول امرأة تُعين وزيرة الإعلام في اليمن في عام 2014.

مزيد من التقدير

كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لانجاز هذا العمل بمن فيهم: د رائد الشريف، آلاء الفلاح، أسامة موسى، هيسوس ريفيرا، و جون هول.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2024

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

ملخص

بسبب الحرب السورية منذ أكثر عقد من الزمن، ظهرت مخيمات تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات، أطلق عليها اسم "مخيمات الأرامل"، وهي موطن لعشرات الآلاف من الأرامل وغيرهن من النساء اللاتي يعشن تحديات مركبة. حيث بالإضافة إلى صعوبة العيش في المخيمات بشكل عام خاصة مع انخفاض دعم المخيمات في سوريا، تعيش النساء في مخيمات الأرامل عنفاً مضاعفاً كونهن يعتبرن ضحية سهلة للمنتهكين خاصة عبر الوسائل الرقمية. تقوم هذه الدراسة باستكشاف أبعاد العنف الرقمي لعدد من المقيمات في مخيمات الأرامل مع تقديم التوصيات للمعنين لحماية النساء وجعل الفضاء الرقمي أكثر أماناً.

المحتويات

مقدمة 5

أسئلة ومنهجية البحث..... 9

نتائج الدراسة..... 10

تحليل الظاهرة.....10

عوامل العنف الرقمي.....15

العواقب والضرر نتيجة العنف 17

الحلول المقترحة 18

خاتمة وتوصيات 20

قصّة ضحية..... 21

مقدمة

نتيجة للظروف الإنسانية الصعبة التي خلّفتها الحرب السورية على مدار اثني عشر عاماً، من قتل واعتقالات ونزوح وتهجير، أُجبر الكثير من الناس في سوريا على ترك منازلهم ومناطق سكنهم بحثاً عن أماكن أقل خطراً على حياتهم، فكانت الوجهة في حالات النزوح الداخلي إلى الشمال السوري غالباً، في المناطق الحدودية مع تركيا الواقعة تحت سيطرة الجهات المعارضة.

وتحتل سوريا المرتبة الثالثة بين الدول الأقل سلماً في العالم وفقاً لمؤشر السلام العالمي في عام (2022)[1].

ووفقاً لخريطة السيطرة العسكرية الصادرة عن "مركز جسور للدراسات" فإن نسبة سيطرة الفصائل المعارضة من الجغرافيا السورية (10.98%)، وتتوزع تلك المناطق في إدلب وشمال حلب، وفي منطقة تل أبيض ورأس العين في الرقة والحسكة، وفي منطقة "الزكف" و"التنف"(المنطقة55) جنوب شرق سوريا.[2]

ويزداد الضغط السكاني في تلك المساحة المحدودة من الشمال السوري يوماً بعد يوم، مع استمرار عمليات القصف والتهجير، والترحيل من تركيا إلى سوريا أيضاً، رغم الكثافة السكانية الكبيرة التي تشهدها المنطقة أصلا بعد حملات التهجير والنزوح المتتالية التي عاشها السوريون خلال الحرب.

وقد وصل عدد السكان في مناطق شمال غرب سوريا الخاضعة لسيطرة الجهات المعارضة، وفقاً لأحدث إحصائية في 2023 إلى أكثر من 6 مليون شخص، بعدما كان العدد لا يتجاوز 5.5 مليون شخص في 2022، وتضم منطقة إدلب وهي المنطقة التي يتناولها البحث 4,239,164 شخص.[3] ويشكّل النازحين والمهجرين من العدد الإجمالي للسكان نسبة 49.32%،غالبية هؤلاء النازحين يقطنون في مخيمات ومساكن عشوائية ما يزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية والأزمة الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية والخدمية مع مرور الوقت وقد وصل عدد المخيمات في منطقة إدلب وباقي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة إلى 1873 مخيم ومركز إيواء ومخيمات عشوائية تضم 2,016.344 نسمة منهم 604.903 من النساء ويصل عدد النساء الأرامل دون معيل في منطقة البحث فقط إلى 10146سيدة.[4]

[1] مؤشر السلام العالمي – القسم 1.3

[2] مركز جسور للدراسات "خريطة السيطرة العسكرية"

[3] تعتبر مناطق المعارضة واحدة في نظر جميع الناس والإحصائية تشملها ككل، إلا أنها تنقسم إلى قسمين منطقة إدلب تسيطر عليها المعارضة الإسلامية وريف حلب المعارضة المعتدلة. المصدر: خريطة توزع السوريين داخل وخارج سوريا، مركز جسور للدراسات

[4] منسقو الاستجابة

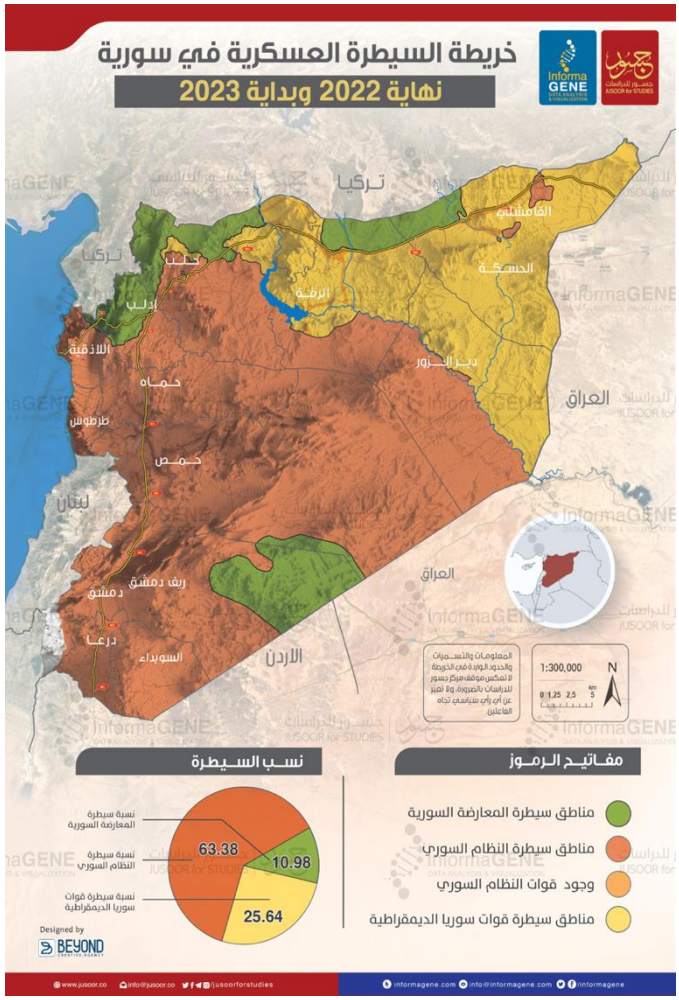

ومن بين 13.1 مليون سوري يحتاج إلى المساعدة تواجه النساء والفتيات خطراً متزايدا لانتهاكات الحماية مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي يهدد حياتهن.[5]

ومن ضمن هذه المخيمات ظهرت مخيمات تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات، أطلق عليها اسم "مخيمات الأرامل"، وهي موطن لعشرات الآلاف من الأرامل وغيرهن من النساء العازبات -بما في ذلك المطلقات أو اللواتي فقدن أزواجهن وأطفالهن أو بنات السيدات الأرامل اللواتي كبرن في هذه المخيمات.

وتطغى صعوبة العيش على تفاصيل الحياة اليومية في تلك المخيمات لتتفاقم أزمة هذه الفئة من النساء يومًا بعد يوم، في ظل الظروف الإنسانية الصعبة، وانخفاض دعم المخيمات عامّة إلى نسبة أقل من 20% حيث إن معدلات الاستجابة الإنسانية خلال عام 2022 لم تتجاوز 42.45% على مستوى القطاعات كافة بالإضافة إلى زيادة التركيبة السكانية ضمن المخيمات لعدة أسباب منها وجود موجات نزوح جديدة ما ألقى بظلاله على واقع آلاف الأرامل اللواتي يبحثن عن فرص عمل لرعاية أولادهن في ظل غياب أي كفيل.[6]

وبحسب مذكرة ارشادية صادرة عن الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي لعام 2019، تم الإعراب عن القلق من إقامة مواقع للنازحين داخلياً تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات، وقد عزوا السبب في ظهور تلك المخيمات إلى عدم المساواة بين الجنسين عميقة الجذور، مؤكدين تعرض النساء عامة وبوضوح كبير لخطر انتهاك حمايتهن وتأثرهن بصورة مفرطة بالعديد من أشكال العنف المتكرر ومن ضمن هذه النساء، الأرامل والمطلقات والفتيات والذين تم عزلهم حتى لا يتفاقم خطر الإيذاء أكثر من ذلك.[7]

كما تؤكد لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا وفق ما جاء في تقرير صادر في شهر حزيران/ يونيو 2023، على أن الصراع المستمر منذ اثني عشر عاماً أفضى إلى ترسيخ "أنماط التمييز الموجودة أصلاً" التي عززتها "المعايير الثقافية المجتمعية والأبوية."[8]

[5] الصفحة الثانية من ملف لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام (2018)
[6] منسقو الاستجابة
[7] الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي
[8] تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة

وفي المخيمات، تفتقد العائلات عامّة والنساء خاصة حالة الخصوصية داخل المخيمات حسب دراسة أجراها مركز الحوار السوري، فالخيمة حيز صغير تضم أسرة كبيرة أو عدد من الأسر في بعض الأحيان. ويعد المخيم أسرة كبيرة مكشوفة على بعضها البعض، حيث لا توجد خصوصية حتى لو كانت الخيم ذات جدران حيث أنها مبنية بالبلوك ومسقوفة بالقماش وغير عازلة للصوت وإن كانت أحسن حالا من القماشية، نظرا لأن هذه الغرف بنيت بشكل متجاور دون مساحات محيطة للحفاظ على الخصوصية. وتواجه النساء الأرامل حالة مضاعفة من غياب الخصوصية، حيث تحيط بهن أعين جميع سكان المخيم وتراقب حركاتهن. وقد تنتشر العديد من الشائعات حولهن، وقد يمارس البعض وصاية على هذه العائلات في محاولة للتدخل بخصوصية هذه العائلة وفرض بعض القيود، سواء أكانوا من أقارب العائلة أو لا. كما تعزز هذه البيئة حالة الضعف عند هذه الفئة الهشّة، وتسمح باستغلالها بشكل كبير، وتسهم في إفراز ظواهر سلبية قد تكون لها آثار اجتماعية خطيرة.[9]

ومن بين الأسباب الشائعة وراء لجوء النساء لهذا النوع من المواقع باحثات عن مأوى بديل، انعدام الإيواء المجاني المستمر لهن في المجتمعات المضيفة وارتفاع أسعار الإيجارات المقترن بانعدام فرص العمل أو الخلاف مع أفراد العائلة أو أفراد عائلة الزوج. وتصبح النساء والفتيات اللواتي يعشن بتلك المواقع أكثر عرضة للتحرش والاستغلال، من النساء اللواتي يعشن في مواقع أخرى. وبحسب التقارير الصادرة عن الكتلة الفرعية القائمة على النوع الاجتماعي، تتعرض هؤلاء النساء والفتيات للتحرش والاستغلال من الرجال خارج تلك المواقع المقتصرة على النساء الأرامل والمطلقات. ويشمل ذلك تعرضهن لتلك المخاطر بشكل شخصي عند الخروج لقضاء حاجة ما أو من خلال لقاء أعدّ بهدف الإساءة والاستغلال الجنسي.[10]

كما تواجه العديد منهن قيودا اقتصادية تتضمن التمييز الاقتصادي في سبيل كسب الرزق مما يعرضهم لمخاطر متعددة. ومع قلة فرص العمل المتاحة تزيد احتمالية تعرضهن لخطر الاستغلال، فضلاً عن ذلك المعايير القائمة على التمييز ضد النساء والفتيات الأرامل والمطلقات على أساس حالتهن الاجتماعية وذلك بمعاقبتهن بالفصل عن باقي المواطنين النازحين. وغالباً ما تبرر هذه الممارسة بأنها أحد إجراءات الحماية و "الشرف" إلا أن هذا الفصل يزيد من وصمهن ويزيد من احتمالية تعرضهن لمخاطر الحماية.[11]

وتختلف "مخيمات الأرامل" في الحجم والتصميم والإدارة ففي بعض الأحيان، يتم تقسيم تلك المواقع الخاصة بالإناث إلى كتل تحتوي عدة مواقع قريبة من بعضها البعض وفي أحيان أخرى، تعيش النساء والفتيات الأرامل والمطلقات في مكان منفصل من موقع مختلط للنازحين داخلياً.

وتتولى السلطات المحلية العاملة تحت اشراف دائرة المهجرين بحكومة الإنقاذ السورية في محافظة إدلب بالإضافة إلى السلطات التركية (أفاد) بمحافظة حلب مسؤولية إدارة بعض تلك المواقع بالكامل حيث يتم اختيار بعض المواطنين لتولي مسؤولية إدارة تلك المواقع بصورة يومية بالتنسيق مع السلطات المحلية والمؤسسات والمنظمات الخيرية من مقدمي الخدمات داخل هذه المواقع وتشير المعلومات إلى القواعد الصارمة في بعض تلك المواقع فيما يتعلق بالسلوكيات والحركة والتنقل وضرورة طلب إذن خروج أثناء التنقل ما يشكل عائقاً عند

[9] مركز الحوار السوري
[10] الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي
[11] الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي

النساء والفتيات أحيانا للحصول على بعض الخدمات بصورة جيدة مما يفاقم هشاشتهن لأشكال العنف المختلفة كالاحتيال على هذه النساء والحصول على معلومات خاصة أو صور يتم ابتزازهن بها عبر الهواتف المحمولة.[12]

وهذا ما يسمى العنف الرقمي الذي يعتبر امتداد للعنف المنتشر في الواقع، بحكم أن العالم الافتراضي لا يشكل فضاءا منعزلا عن العالم الواقعي، حسب دراسة حول دواعي وتداعيات ظاهرة العنف الرقمي عند الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ويقوم العنف الرقمي حسب الدراسة على البيانات ويتمثل بخطاب الكراهية الناتجة عن التواصل عبر الانترنت والصدام والعنف اللفظي من خلال السب والشتم والقذف والتجريح ونشر مقاطع فيديوهات وصور خاصة أو حميمية إما حقيقية أو تم التعديل عليها بغرض إلحاق الضرر بصاحبها وغيرها من الممارسات، ويسمى أيضاً المضايقات الالكترونية لإيذاء الآخرين، وتهديدهم، وابتزازهم، وإهانتهم.[13]

وهي ظاهرة عالمية رصدتها العديد من الدراسات، التي بيّنت أن درجة التعرض لها تختلف من شخص لآخر بناءً على محدداتٍ عدة ربما يكون جنس الشخص أبرزها، وبحسب مجلس أوروبا فإن "العنف الرقمي مشكلة متزايدة في جميع أنحاء العالم وغالبًا ما يستهدف النساء والفتيات،[14] فيما يقدر الاتحاد الأوروبي أن "واحدة من كل 10 نساء قد تعرضت بالفعل لشكل من أشكال العنف عبر الإنترنت من سن 15 عامًا فصاعدًا"[15]

وفي دراسة سابقة تم العمل عليها تبيّن أن حوالي 60% من السوريات عموماً واجهن عنفاً على منصات التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك والتي ثبت أنها أكثر المنصات شيوعاً بالإضافة إلى الواتساب. [16]

أغلب العنف الذي واجهته المستجيبات ارتبط بالتشهير والرسائل ذات الطابع الجنسي مثل التحرش، والمطاردات الإلكترونية، بالإضافة إلى اختراق الحسابات والاحتيال والتصيد، كما أن هناك بُعد اقتصادي لمظاهر العنف حيث واجهت النساء استغلالًا إلكترونيًا وابتزازًا، وتهديدًا، وتصيد عاطفي بهدف مطالبات جنسية أو مادية.

وأكدت الدراسة استغلال ضعف بعض النساء وحاجتهن إلى الرعاية والدعم الإنساني جراء الحرب حيث يقوم المعتدون بالتواصل معهن رقمياً بحجة رعاية أطفال الأيتام أو تقديم المساعدات الإغاثية، كما تم استغلال بعض النساء بحجة توفير فرص عمل أو سفر أو دراسة من خلال روابط احتيالية. [17] وفي نهاية الأمر فإن منشأ مكونات العنف ضد المرأة في العالم الرقمي مُكتسب من الوسط الاجتماعي.

---

[12] الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي

[13] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/188118

[14] مجلس أوروبا Cyberviolence against women - Cyberviolence (coe.int)

[15] دراسة معدة من قبل FRA - وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية

[16] حنين السيد، العنف الرقمي ضد النساء في سوريا 2023. مؤسسة سيكديف والمركز الدولي لأبحاث التنمية

[17] حنين السيد، العنف الرقمي ضد النساء في سوريا 2023. مؤسسة سيكديف والمركز الدولي لأبحاث التنمية

أسئلة ومنهجية البحث

يهدف البحث إلى طرح واقع العنف الرقمي ضد النساء في "مخيمات الأرامل" على الانترنت وما هي أسباب استهدافهن بشكل مركز وأبرز أشكال العنف الرقمي التي تمت مواجهتها وأين حدثت ومن قبل من تحدث هذه الأشكال ومدى علاقة مكان الإقامة بانتشار الظاهرة وما هي الآثار المترتبة على مواجهة العنف الرقمي وكيف تتم المواجهة وما هي الخدمات المتوفرة أو التي تحتاجها النساء لمواجهة العنف الرقمي وكيف يمكن تعزيز الوعي حول مشكلة العنف الرقمي ومكافحته.

اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة وتحليل مجموعة من البيانات التي تم جمعها من خلال عقد جلستين نقاش مركزة استهدفت النساء من خمس مخيمات مختلفة للأرامل شمال إدلب حيث يتواجد عدد كبير من المخيمات، بالإضافة لإجراء مقابلات معمّقة مع سيدات من تلك المخيمات، تعرضن لشكل أو أكثال من أشكال العنف الرقمي. الجدير بالذكر أن هناك العشرات من المخيمات المشابهة منتشرة في مناطق سورية مختلفة تتشابه فيها واقع النساء بعضها تقع تحت إشراف منظمات دولية.

وتضم منطقة البحث 36 مخيم ومركز إيواء مخصص لهذه الفئة من النساء قبل أن يتم العمل على اغلاق بعضها وتحويل بعضها الآخر لمخيمات عادية خلال الفترة القصيرة الماضية وذلك من قبل وزارة التنمية والشؤون الإنسانية التابعة لحكومة الإنقاذ الحاكمة للمنطقة والتي أكدت من خلال تواصلنا معها أن العدد الحالي للمخيمات المخصصة لهذه الفئة من النساء هو احدى عشر مخيم تتوزع في المناطق التالية (الفوعة، جبل كللي، عقربات، قاح، الدانا، سرمدا، مشهد روحين، الزرزور في منطقة دركوش) وقد تم التنويه إلى وجود خطة تسعى لدمج السيدات الأرامل بباقي فئات المجتمع للتخلص من الآثار السلبية التي أنتجتها (مخيمات الأرامل).

نتائج الدراسة

تحليل الظاهرة

تم استهداف 20 سيدة من خلال جلستي نقاش المركّزة، بالإضافة لإجراء عشر مقابلات معمّقة مع سيدات لم يشاركن بجلسات النقاش المركّزة.

جميع المشاركات في البحث تتراوح أعمارهن بين 20 و40 عام كما أن خمسة فقط من أصل ثلاثين لديهن شهادة ثانوية عامة أو معهد متوسط وواحدة فقط تدرس في الجامعة بينما باقي أفراد العينة لم يتممن المرحلة الثانوية خلال حياتهن الدراسية حيث أنَّ قسم منهن تحمل شهادة التاسع الأساسي ومنهن لا تحمل أي شهادة دراسية.

وثلاث سيدات فقط من أصل ثلاثين تعمل في مجال دراستها، بينما تعتمد بقية العينة على المساعدات الإنسانية وكفالات الأيتام وبعض الأعمال الحرّة مثل الحياكة أو طهي الطعام وغير ذلك.

وتنتمي السيدات المشاركات في البحث إلى سبع محافظات سورية جميعهن مهجّرات قسرا إلى ريف إدلب الشمالي بواسطة النظام السوري ويقمن حاليا في خمس مخيمات مختلفة منها ما خصصت فقط للسيدات الأرامل ومنها مخيمات مقسّمة إلى قطاعات وأجزاء تنتمي السيدات الأرامل لقطّاع معيّن بينما تنتمي العائلات التي تضم رجال معها في قطّاعات محاذية ضمن نفس المخيم.

ومن ناحية توفّر الانترنت فإن الانترنت متوفر بجميع المخيمات المستهدفة، وجميع المشاركات يستخدمن الانترنت في حياتهن اليومية خاصة واتساب حيث أن جميع المشاركات يستخدمن واتساب ويليه فيسبوك أيضا الجميع يستخدم تطبيق فيسبوك ومسنجر باستثناء مشاركة واحدة وذلك من أجل التواصل بالإضافة لضرورة وجودهن ضمن مجموعات على واتساب مخصصة لكل مخيم لتلقي أي تحديثات أو طلبات أو قرارات من قبل إدارة المخيم التي تشرف عليهنّ، ونادرا ما يتم استخدم تلغرام أو انستغرام من قبل المشاركات حيث أن أربعة من أصل عشرين مشاركة يستخدمن تلغرام أو انستغرام.

ولدى سؤال العينة حول معرفتهن عن مفهوم العنف الرقمي، أجابت تسع مشاركات من أصل عشرين ضمن جلسات النقاش المركزة حول معرفتهن، بينما لم تسمع بقية العينة حول المفهوم أما بالنسبة للسيدات العشرة اللواتي تم تناول تجاربهن فقد سمعت جميعهن بمفهوم العنف الرقمي أو بما معناه بعد تعرضهن له ومعايشتهن قصص العنف الرقمي المختلفة وقد وضّحت الإجابات المفهوم من وجهة نظر السيدات وتجاربهن حيث قالت احدى المشاركات في جلسات النقاش المركزة أن مفهوم العنف الرقمي يتمثل باستغلال حاجة النساء للعمل والمساعدات والكفالات المالية وايقاعهن بفخ الاحتيال عبر الروابط أو التواصل الذي يتم الادّعاء من خلالها أنها تتبع لمنظمة أو جهة داعمة أو حتى أشخاص يريدون المساعدة لوجه الله وقالت مشاركة أخرى أنه استغلال لعواطف النساء ونقاط ضعفهن وحاجاتهن لأي مساندة ويتم ذلك عبر الانترنت بينما حددت أخرى نوع الاستغلال وربطته بأي شيء تحتاجه النساء في منازلهن ويمكن أن يساعدهن ويساعد أولادهن ما يدفعهن لقبول التواصل مع الجهات التي تدّعي تقديم هذه المساعدات والوقوع في مصيدتهم وقالت أخرى أنه العنف الذي تتعرض له المرأة نتيجة تواجدها على مواقع التواصل الاجتماعي ان كان فيسبوك أو واتساب أو تطبيقات الربح

أو غير ذلك من مواقع التواصل الاجتماعي؛ بينما رأت مشاركة أخرى أن مفهوم العنف الرقمي هو أي إساءة عبر الانترنت تؤثر على النساء نفسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو حتى جسديا حيث "شهدنا العديد من حالات الانتحار لفتيات داخل المخيمات دون الإفصاح عن السبب والذي من الوارد جدا أن يكون له ارتباط بالعنف الرقمي وضمن مخيمنا شهدنا السنة الماضية حالة انتحار لطفلة عمرها عشر سنوات بسبب لعبة الكترونية اسمها مريم وهذا أيضا يعد عنف رقمي" كما تقول المشاركة.

وربطت مشاركة أخرى مفهوم العنف الرقمي بآخر كارثة تعرضت لها المنطقة وهي كارثة الزلزال المدمر في السادس من شهر شباط 2023 حيث قالت أنه يتمثل باستغلال وضع النساء بعد كارثة الزلزال ونشر الكثير من الروابط التي تدعي المساعدة عبر الانترنت وقالت احدى المشاركات أيضا أن العنف الرقمي يعني الاعتداء على خصوصية النساء على الانترنت من خلال الحصول على رقمها من ضمن مجموعات المخصصة للمخيمات والتي تضطر الأرامل أن تكون متواجدة فيها ومن ثم التواصل معها وارسال رسائل خادشة للحياء أو رسائل غير مرغوب فيها

"في أحد المرات دخل أحد الأشخاص المجهولين الى المجموعة وقام بتغيير صورة المجموعة الى صورة مخلة جدا بالحياء كما قام بكتابة وصف سيء جدا في خانة وصف المجموعة وهي عبارات تسيء للنساء الأرامل وقد تكررت هذه الحادثة مرات عدة في العديد من المجموعات الخاصة بالنساء الأرامل ويتسبب ذلك العمل بجرح مشاعر هذه النساء أو اهانتها والإساءة لها بشكل أو بآخر."

وقالت احدى المشاركات أنه ومن خلال تجربتها مع الابتزاز تعتبر أن العنف لرقمي هو عملية الاختراق لحساب عبر الانترنت أو جهاز وسحب صور ومعلومات منه من أجل أن يقوم المخترق باستخدامها في ابتزاز الضحية مقابل الحصول على أموال أو مطالب أخرى أو حتى يمكن ألا يقوم بعملية ابتزاز انما يقوم بانتهاك خصوصية هذه الضحية ونشر صورها واستخدام اسمها وسمعتها ومكانتها الاجتماعية إذا كانت عاملة في القطاع العام كما حدث معها.

ومن ضوء الإجابات التي طرحتها المشاركات نلاحظ اختلاف التعاريف والمفهوم واحد كما وأن الاستغلال هو أساس العنف الرقمي الذي يتعرضن له يليه المضايقات والإساءة عبر الانترنت واختراق الخصوصية بالإضافة للابتزاز والتشهير.

وبعد توضيح المفهوم من قبل المشاركات اللواتي لديهن معلومات حول الموضوع تبيّن أن جميع المشاركات في جلسات النقاش المركزة قد تعرضن لشكل أو لآخر من أشكال العنف الرقمي وعند الطلب من العيّنة ذكر أمثلة من العنف الرقمي التي تعرضن لها، تواردت الأمثلة المتنوعة والتي طالت بعضهن بشكل شخصي أو طالت أخريات من معارفهن ضمن المخيم أو حتى كانت موجهة لهن كمجموعات وليس كأفراد، كما حصل ضمن أحد المخيمات المستهدفة في البحث حيث انتشر رقم بين النساء الأرامل على أنه تابع لجمعية كافلة للأيتام وقيمة الكفالة 300$ شهرياً، أي أنه رقم كبير مقارنتاً بالكفالات المتعارف عليها وتم التواصل من قبل معظم السيدات ومنهن أربع سيدات من المشاركات في الجلسة حيث تم طلب صور الهوية ودفاتر العائلة التي قامت جميع النساء بإرسالها

ومن ضمنهن المشاركات اللواتي أوردن الحادثة، كما وقد تم طلب صور وفيديوهات أيضا فتقول إحدى المشاركات "تم طلب صور شخصية لي ومن ثم طلبوا صور لبناتي فظننت أنهم يريدون التحقق من وضعنا أو صورنا في الوثائق التي أرسلتها فقمت بإرسال ما طلبوه رغم أن بناتي يبلغن من العمر 13 و 19 سنة وقد شكّل ذلك تهديدا كبيرا علينا وأصبحنا في حالة يرثى لها خاصة بعد أن طلبوا مني فيديو للبنات وفي تلك اللحظة توقفت عن التواصل معهم"

وتقول مشاركة ثانية "أنا لم أقبل بإرسال أي صور أو فيديوهات وانما اكتفيت بالوثائق لأنني توقعت أنه من المستحيل أن تطلب المنظمة كل هذه الطلبات" بينما أكدت باقي المشاركات اللواتي تعرضن لنفس عملية الاحتيال تلك أنهن قد أرسلن كل المعلومات التي طلبوها متضمنة صور شخصية وفيديوهات على فترات متفاوتة لكسب ثقة النساء. وأشرن إلى أن من وراء هذا الاحتيال قد يكون منظمات وهمية تجمع المعلومات من اجل جلب الدعم من مانحين.

وقد أكدت المشاركات أن جميعهن تعرضن لحالات تواصل مشابهة من قبل أشخاص يدّعون تقديم المساعدات والكفالات المالية ويستخدمون شعارات المنظمات الإنسانية المختلفة مثل منظمة يد بيد ومنظمة شفق ومنظمة بنفسج بشكل أكبر.

كما قالت احدى المشاركات من مخيم آخر أن معظم السيدات في مخيمها تعرضن لحالة مشابهة لما تعرضت له السيدات في المخيم المذكور سابقا وتم سحب معلومات خاصة بهن أيضاً.

ونلاحظ من خلال الاستجابات أن تفاعلات السيدات مع الاحتيال عبر الانترنت تعتمد على عدة عوامل منها درجة الوعي في أمور السلامة الرقمية والحالة الاقتصادية السيئة بالإضافة للحاجات الملحّة للمساعدة بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية وكونهن سيدات أرامل ما يزيد من إمكانية مواجهة حالات عنف رقمي في حياتهن اليومية.

وتقول احدى المشاركات ممن حضرن أكثر من تدريب حول السلامة الرقمية أنها وبعد معرفتها بمواضيع متنوعة حول السلامة الرقمية اكتشفت الكم الهائل من الأخطاء التي تقع فيها السيدات داخل مخيمات الأرامل والتي تتعلق بشكل أكبر حول استغلال وضعهن المادي والاجتماعي. كما تحدثت عن مشكلة كبيرة حدثت داخل مخيمها ذات مرة حيث تم استغلال شخص يعنى بمساعدة الأيتام وهو موضع ثقة عند جميع نساء المخيم من الأرامل وذلك من خلال تواصل أحد الأشخاص الذي يدّعي أنه من دولة الإمارات العربية وأنه يريد تقديم المساعدات للأيتام وقد تم تنظيم مجموعة واتساب تضم مئة عائلة من عائلات الأرامل اللواتي يعشن داخل مخيمات الأرامل ومنهن ذوات إعاقة أيضا.

وبعد اكتمال العدد المطلوب من قبل الشخص المحتال وهو مئة سيدة كتب على المجموعة أن العمل والتواصل حصرا بعد الساعة 12 بعد منتصف الليل بتوقيت سوريا بحجة اختلاف التوقيت مع مكان اقامته الحالية وقد استخدم أيضا صورة شخص يرتدي الزي الخليجي لإيهام الناس أنه داعم حقيقي، وفي المرحلة الأولى قد تواصل مع السيدات وجمع بيانات كاملة عنهم وفي المرحلة الثانية تم اختيار عدد من النساء اللواتي تم جمع بيانتهن ومن ثم طلب تصوير فيديوهات لهن ولأبنائها وكان يكتب أن المبالغ التي سيتم تقديمها لهن في الشهر الواحد ستصل الى 750$ حتى يكسب تفاعل السيدات مع طلباته بشكل اسرع وأكبر لأن هذا الرقم يعتبر حلم لدى أي سيدة فقدت معيل أسرتها، وفي المرحلة اللاحقة بدء التواصل مع بعض السيدات بشكل شخصي ومن

ثم طلب معرفة من لديها شهادة علمية وتقول راوية الحالة أنه كان يهدف للوصول الى فئة محددة من السيدات الأرامل بناءً على الوضع والشكل والدراسة وقد أوهم السيدات أنه يطلب الشهادة لأنه يسعى لتقديم وظائف لهن وبعد ذلك اختار سيدة تحمل شهادة علمية وكلفها بجمع جميع الوثائق التي لم يتم جمعها بعد من المخيم وبدون أن تعرف مسماها الوظيفي أو اسم الجهة أو حتى بدون أن توقع أي عقد معه قامت بالفعل بجمع كل البيانات وتقديمها له وبعد ذلك تم الاكتشاف ان الذي يدّعي أنه داعم هو محتا لا أكثر وتم الطلب من النساء مغادرة المجموعات وذلك من قبل الشخص الذي يعنى بمساعدة الأيتام الذي تم ذكره سابقا وبالفعل غادرت الكثير من النساء من المجموعة لكن المحتال أعاد انشاء مجموعة ثانية وأضاف جميع السيدات وأخبرهن أن من طلب منهن المغادرة هو المحتال وبالفعل صدّقت بعض السيدات روايته واستمرت بالتواصل معه وقد شاع بعد ذلك أنه حصل على صور ومعلومات خاصة تخص بعض السيدات في المخيم ولم يتم التأكد من ذلك لأنه لم ينتشر أي شيء لكنه قام بعمل مجموعة جديد وضم إليها معظم أهل المخيم وأسماها باسم يسيء جدا للسيدات في المخيم وتوعّد بنشر فضائح وفيديوهات تخص النساء اللواتي تواصل معهن ومن ثم قامت جميع النساء بتغيير أرقامهن بحيث يتم قطع التواصل مع المحتال بشكل نهائي.

وقد أكدت جميع المشاركات أن هذه الحالة تكررت في الكثير من الأحيان بين مجتمع السيدات الأرامل بالإضافة إلى تسريب أرقام من خلال مجموعات الخاصة بالمخيمات وتعرضت غالبية النساء في أحد المخيمات للتواصل من قبل مجهولين وكانوا يقدمون جميع البيانات للضحية ويأكدون لها أنهم يعرفون كل شيء عنها مع الملاحظة أن الفئة المستهدفة كانت من صغيرات العمر نوعا ما حيث لا تتجاوز الضحية عمر الثلاثين حسب ما قالت المشاركات.

وأكدت مشاركات أخريات أنهن تعرضن لمضايقات من أرقام مجهولة وعندما لم يستجبن لتلك التواصلات تم نشر حساباتهن على مجموعات التعارف مجموعات عبر الواتساب حيث يتم ادخال النساء في مجموعات بدون معرفتهن من اجل التسلية واحيانا يتم نشر رقم النساء في مجموعات من هذه النوع وتشجيع الرجال من كل الدول العربية للتواصل معهن بهدف التسلية. الأمر الذي عرّضهن لهجوم كبير من قبل أشخاص من جنسيات عربية متعددة حيث يتلقين مئات الرسائل ذات المحتوى الجنسي ومنهم من يحاول اقناعهن أنهم جيدين ولا يريدون ارسال أي شيء سيء وانما يريدون فقط التعارف والصداقة لكن بالحقيقة هي احدى طرق الاحتيال من خلال استغلال العواطف

كما قالت سيدة من المشاركات أنه تواصل معها رقم مجهول وأخبارها أنه من قبل شخص ما وهي لا تعرف الاسم وقال لها لديك حوالة مالية يجب عليك الذهاب لاستلامها لكنها تخوّفت منه وأخبرته أنه لا تعرفه ولا تعرف الشخص الذي ذكره ولا تريد أي حوالة منهم لكنه أصرّ عليها وبدأ بتهديدها بمعلومات خاصة فيها فزاد خوفها وقامت بحظر الرقم وفي اليوم التالي وجدت نفسها داخل مجموعات لم تدخل اليها بنفسها وانما تمت اضافتها اليها وارسال مقاطع فيديو وصور جنسية مسيئة للغاية بالإضافة لتواصل عشرات الأرقام المجهولة معها وجميعها تسبب الازعاج والإساءة وقد اضطرت بعد حظر أكثر من مئة رقم أن تلغي رقمها نهائيا وتضطر لشراء رقم جديد. وقد أكدت أن تلك الممارسات تمس مشاعرها وتنال من نفسيتها حيث أن تلك الممارسات تعد انتهاكاً لخصوصية النساء واحترامهن، ويلجأ المعفنون الرقميون لهذه الطريقة لزيادة الإهانة والتأثير النفسي الضار الذي يلحق بالنساء.

كما أكدت جميع المشاركات أن وسائل النقل اللواتي يلجأن لها تكاد تكون من أهم الأدوات المسهلة لحدوث العنف عموماً والعنف الرقمي على وجه الخصوص حيث قالت المشاركات "في كل الأوقات التي نضطر فيها للصعود بسيارة نتعرض للعنف بأشكاله المختلفة وغالبا ما يتم تزويدنا برقم الجوال الذي نقوم بإتلافه مجرّد نزولنا من السيارة لكن في الكثير من الأحيان لا يتم اتلافه وذلك حسب المعلومات التي قدمها السائق عن نفسه هل يعمل في منظمات وقادر على المساعدة أو هل باستطاعته تأمين كفالة أيتام أو هل يتوفر لديه عمل ما ...الخ."

ومن أهم الأسباب التي تدفع السيدات من الأرامل الى الصعود في سيارات الغرباء كما تحدثن خلال الجلسات هو مواقع المخيمات التي يقطن بها والتي تعتبر بعيدة ونائية عن مراكز المدن والبلدات ما يضطرهن للركوب مع الغرباء في طريقة تسمى "التقطيع" أي أنهن يمكن أن يصعدن أكثر من سيارة للوصول للمكان المطلوب ويترافق ذلك مع عدم قدرتهن المادية الكافية لدفع أجور الطرقات أثناء التنقل في السيارات حيث أن أجور السيارة تصل إلى 100 ليرة تركية مقابل الكيلو متر الواحد وهذا المبلغ يعني أجرة عامل لمدة نهار كامل ويعتقدن أنه من الأفضل توفير تلك المصاريف بدل صرفها في هذا الموضع حيث أن الشراب والطعام لأطفالهن أهم من ذلك.

تقول إحدى المشاركات "انا أعيش في مخيم بعيد عن مخيم أهلي وعندما كنت أضطر للخروج أضطر ان اذهب تقطيع مع سيارات الغرباء وأنا أضع خمار على وجهي ولا يظهر مني أي جزء من جسدي ومعي أطفالي ورغم ذلك صادفت مئات المواقف المسيئة داخل السيارات وأمام أعين أطفالي خلال خمس سنوات من تواجدي في المخيم الذي لازلت أعيش فيه رغم مطالباتي المتكررة بالانتقال لمخيم قريب من سكن أهلي دون أي استجابة من مدير المخيم، وكان السائقين يقومون بالعديد من الممارسات السيئة مثل طرح أسئلة حساسة أضطر للإجابة عليها حول وضعي الاجتماعي وعمري واسمي ومن اين انا وغير ذلك من عرض أرقام هواتف وعرض مساعدات مقابل ارسال فيديو لوضع السكن وهذا يعني التواصل معهم عبر الانترنت لأنه لا يُسمح بدخول أي شخص للمخيم ليراقب الوضع ويتحقق من الحالة وفي أحد المرات حاول أحدهم أن يلمسني أمام أعين أطفالي لكنني بدأت أصرخ في وجهه وقمت بتهديده بإخبار أول حاجز أمني إذا لم يوقف السيارة وبالفعل استطعت النجاة منه لكنني من داخلي لم أنجو بعد ولا زلت أذكر الموقف وأتألم."

وتحدث تلك الممارسات ضد السيدات في سيارات النقل رغم التشديدات الأمنية على الحواجز الأمنية في الطرقات والقوانين التي تحاكم أي شخص يقوم بتلك الممارسات بالإضافة إلى تخصيص مركبات نقل داخلي عمومية في الطرقات الرئيسية والتي خففت كثيرا من ممارسات العنف ضد النساء أثناء التنقل كما تحدثن خلال الجلسات إلا أن تلك المركبات لها خطوط محدّدة ولا تصل للمخيمات إنما يقتصر وجودها في الطرقات الرئيسية ما يدفع النساء لركوب سيارات "التقطيع" في الطرقات الفرعية والطرقات المؤدية إلى المخيمات حيث مكان إقامتهن.

وقد انتشر منذ فترة قصيرة مقطع فيديو لإحدى السيدات الأرامل وهي تركب مع شخصين في سيارة حيث قام أحدهما بتصوير فيديو يظهر به السيدة وهو يضغط عليها بالكلام ويوجه لها عبارات ذات إيحاءات جنسية ويطلب منها أن يزوجها للرجل العجوز في السيارة معهم والذي كان يشارك الرجل الأول عملية العنف والاستهزاء على السيدة، وبعد انتشار الفيديو تم القبض على الرجل من قبل الجهات الأمنية وتم محاكمته بالسجن على ما فعله مع السيدة، وهذا ما ظهر للعلن لكن ما خفي من ممارسات داخل السيارات كان أعظم حسب شهادة السيدات المشاركات في الجلسات.

عوامل العنف الرقمي

وعند سؤال السيدات عن العوامل التي أدت إلى تزايد انتشار العنف الرقمي حسب رأيهن وهل ذلك مبني على النوع الاجتماعي أجمعت جميع المشاركات أنهن يتعرضن للعنف الرقمي كونهن نساء أكثر من الرجال بسبب العادات والتقاليد والنظرة المجتمعية وبسبب استغلال وضعهن الاجتماعي الذي يزيد من فرص تعرضهن للعنف والعنف الرقمي.

كما تعددت العوامل التي طرحتها المشاركات والتي أدت إلى تزايد انتشار العنف الرقمي ضدهن مثل قلة الوعي والمواصلات "التقطيع"، وتصديق أي أحد يعرض المساعدة من خلال التواصل عبر الانترنت أو من خلال الروابط وزيادة انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والحاجة للمساعدة والمساندة بالإضافة للعادات والتقاليد وعدم قبول أطفال النساء الأرامل من قبل الأزواج في حال أرادت الزواج أو حرمانها من أطفالها من قبل أهل الزوج الميت في حال أرادت الزواج ما يجعلهن يضحين بأنفسهن في سبيل أطفالهن وتبقى معظمهن موجودات على الانترنت للبحث عن المنح والمساعدات والداعمين أيا كانت الطريقة التي تسعى من خلالها لتأمين معيشتها وأطفالها حيث أكدت المشاركات أن من أهم العوامل التي ساعدت في انتشار الظاهرة هو السعي للحصول على المساعدات أو البحث عن فرص العمل بالتزامن مع النقص الذي تعيشه النساء والحاجة بأشكالها للاهتمام والمساعدة.

كما أن قلة الوازع الديني والأخلاقي حسب العينة كان من العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار الظاهرة وتزايدها، وانتشار تطبيقات الربح التي تعتبر الباب الأول والأساسي في تصيّد النساء (حيث قالت سبعة من المشاركات العشرين أن نسبة استخدام تطبيقات الربح في المخيمات التي يقمن بها تصل إلى 50إلى 60% تقريبا حسب تقديراتهن وقالت أربع مشاركات أن نسبة استخدام تطبيقات الربح في مخيماتهن تصل إلى 20% تقريبا بينما قالت سيدة واحدة أن نسبة استخدام تطبيقات الربح في مخيمها 85% تقريبا وقالت ثمانية مشاركات أن نسبة استخدام تطبيقات الربح في المخيمات اللواتي ينتمين لها بين 50% و75%).

وتستخدم تطبيقات الربح من قبل السيدات في مخيمات الأرامل نتيجة الحاجة إلى توفير مصدر إضافي للدخل لتلبية احتياجاتهن واحتياجات أسرهن نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة وقلة فرص العمل المتاحة حيث أن استخدام هذه التطبيقات يمكنهن من كسب المال دون الحاجة إلى التنقل بشكل فيزيائي إلى مكان العمل بالإضافة لكون هذا النوع من العمل لا يحتاج أي شهادات أو خبرات.

ويتم من خلال هذه التطبيقات فتح الدردشات الجماعية والمكالمات الصوتية والفيديو بالإضافة إلى إمكانية تطبيق تلك الممارس عبر الخاص كل ما هو مطلوب لجني المال من هذه التطبيقات استمرار عملية التواصل عبرها لتبقى مفتوحة أطول وقت ممكن ويتم خلال هذه التطبيقات تبادل الصور الخاصة والأرقام بهدف الحصول على الدعم بشكل أكبر خاصة من الأشخاص ميسوري الحال الذين يشاركون في اللعبة من دول مثل دول الخليج خاصة حيث يتم قبول دعواتهم للتواصل وتبادل الصور والأحاديث والتي تليها الكثير من حالات الابتزاز والتهديد، و تقول إحدى المشاركات أن جارتها منذ سنتين تقوم بتحويل رصيد للمبتز الذي تعرفت عليه عبر تطبيق Claps Clip المتوفر على متجر غوغل بلاي وذلك ليبقى راضياً عنها ولا يقوم بنشر معلوماتها وصورها الخاصة. وتنتشر عشرات التطبيقات المخصصة للربح عبر الانترنت وتعتمد على ذات الأسلوب.

وعن أبرز أشكال العنف الرقمي التي تمت مواجهتها من خلال العينة المستهدفة حسب استجابة المشاركات هو الابتزاز الإلكتروني، الاختراق، التشهير والتهديد، سرقة المعلومات، الملاحقة والمراقبة على الانترنت، المضايقات عبر الانترنت من خلال الاتصالات وارسال الرسائل غير المرغوب بها، ارسال رسائل تحمل طابع جنسي وغير مرغوب فيه، انتحال الشخصية، التقاط صور دون إرادة الشخص الآخر، بالإضافة لسرقة أجهزة أو تثبيت برمجيات خبيثة على الأجهزة بشكل فيزيائي أو عبر الانترنت أيضا تداول معلومات شخصية للنساء الأرامل بشكل غير مسؤول، مما يعرضهن لخطر الابتزاز والتهديد.

وعند سؤال العينة من قبل من تحدث هذه الأشكال من العنف أجمعت جميع المشاركات أن العنف الرقمي يأتي من قبل الرجال كما يأتي من قبل من يدّعون تقديم المساعدات الإنسانية بأسماء المنظمات وقالت ثلاث مشاركات من أصل عشرين أن العنف الرقمي داخل مخيمات الأرامل يمكن أن يحدث بواسطة النساء أنفسهن بهدف الحصول على مكاسب مقابل تقديم معلومات خاصة عن نساء محددات.

وقالت المشاركات أن أكثر من نصف النساء في مخيمات الأرامل تعرضن للعنف الرقمي حسب ملاحظاتهن وتزيد هذه النسبة بشكر كبير في المخيمات القريبة من مخيمات العوائل التي تضم شباب ورجال مع عائلاتهم.

وتتمثل الأسباب والظروف التي تسهم في تعرض السيدات في مخيمات الأرامل للعنف الرقمي حسب استجابة العينة.

في قلة فرص العمل أو انعدامها التي دفعت النساء الى اللجوء الى تطبيقات الربح أو الضغط على أي رابط يدّعي تقديم المساعدة أو تصديق أي شخص يدّعي قدرته على تأمين كفالات للأيتام وما إلى ذلك.

كما أن الحياة داخل مخيم لا يوجد فيه أي فرصة عمل أو ما يمكن أن يدعم النساء بالعلم أو التدريب أو العمل الذي يساعد في تجنب الوقوع في مصيدة العنف الرقمي، من الطبيعي أن يكون بئرة للعنف الرقمي والفساد حيث أن كل شيء مغلق أمامهن داخل المخيمات باستثناء الانترنت فهو مفتوح ومتوفر للصغير والكبير وفي أي وقت كما قالت احدى المشاركات.

يضاف إلى ذلك غياب المعيل والرغبة بتأمين حياة أفضل لهن ولأطفالهن والرغبة في الاستقرار من خلال الزواج برجل يساعد في الخروج من الوضع الذي يعشن به وقد استطاعت 35% من النساء ضمن أحد المخيمات التي تنتمي له بعض المشاركات من الحصول على أزواج فعلا عبر التطبيقات والخلاص من حياة المخيم حسب رأي المشاركات وهذا ما يدفعهن لقبول بعض التواصلات من قبل أشخاص عبر الانترنت الذي من الممكن أن ينتهي بزواج لكن في الحقيقة كثيرا ما تنتهي تلك المراسلات بالاستغلال والابتزاز.

وبالطبع أكدت المشاركات على المضايقات التي يتعرضن لها أحيانا بسبب التنقل والحركة خارج المخيم.
كما أن أثر النزوح والتفكك الأسري على النساء الأرامل اللواتي يفقدن الدعم الاسري في الكثير من الأحيان بعد موت أزواجهن ويصبح أكبر أمنياتهم أن تسأل عائلتها أو عائلة زوجها عنها وعن أولادها من أكثر الأسباب المساهمة في وجود النساء ضمن تلك المخيمات وبقائهن وحيدات في مواجهة الحياة مما يعرضهن للعنف الرقمي.

وعند سؤال عينة البحث عن دور المكان في زيادة العنف الرقمي ضد النساء في مخيمات الأرامل أكدت جميع المشاركات أن التجمعات وقرب السكن من بعضه البعض كما في المخيمات عموماً يزيد من حالات العنف الرقمي وتزداد الحالة سوءا في مخيمات الأرمل لأنها تكون مستهدفة أكثر من قبل الأشخاص والجهات المهاجمة والمحتالة، ويلعب ضعف البنية التحتية في أمان الشبكات المستخدمة داخل المخيمات دورا في زيادة الهجمات إذ يتيح للمهاجمين الرقميين فرصة للاستفادة من هذا الضعف بالإضافة لعدم وجود أمان كافٍ داخل المخيمات يمكن أن يعزز من مخاطر العنف الرقمي.

العواقب والضرر نتيجة العنف

وفيما يتعلق بردة فعل النساء على العنف الرقمي الموجه ضدهن، فقد تنوّعت ردات الفعل عند المستجيبات، حيث قالت معظم المشاركات في الجلسات أنهن يقمن بحظر الشخص الذي يمارس العنف الرقمي ويحاولن الهروب من المواجهة بينما قالت سيدة واحدة أنها تواجه العنف الرقمي وأكدت أن ذلك يتعلق بقوة الشخصية لدى الضحية ووعيها وأن هذه النسبة قليلة جدا ونادرة من مخيمات الأرامل، وقالت أغلب المشاركات أن ردات الفعل تتمثل أحياناً بالعزلة والاكتئاب والامتناع عن الطعام فترات طويلة بالإضافة لمحاولات الانتحار.

وهنا تم سؤال المشاركات بشكل موسّع عن آثار العنف الرقمي عليهن نفسياً واجتماعياً واقتصادياً. حيث قالت المشاركات أن من أهم الآثار النفسية والاجتماعية التي تتعرض لها النساء بعد التعرض للعنف الرقمي، هو القلق والخوف من التهديدات الرقمية، التي تجعلهنّ يعشنّ في كابوس كما تم وصفه، وذلك حيال أي معلومة متعلقة بهن ضمن حياتهن الرقمية بالإضافة للخوف الدائم من أي ردة فعل سلبية لأحد أفراد عائلتهن من الدائرة القريبة أو البعيدة مثل ابن العم على سبيل المثال أو ابن الخال وما إلى ذلك. وهذا يتمثل بفقدان الثقة في العلاقات أو توتر العلاقات العائلية التي تنتهي غالبا بفقدان الدعم الاجتماعي اللازم والذي يعد من أهم الآثار الاجتماعية التي ذكرتها العيّنة.

كما تبين أن الشعور بالاكتئاب هو من أكثر الحالات النفسية التي تواجه السيدات في مخيمات الأرامل، حسب استجابة العيّنة، ما يؤثر سلباً على فهمهن لذواتهن وعلاقتهن بأولادهن أو المحيط والذي يقلل من فرص الاستفادة من دعم المحيط إن وجد.

وبعض المستجيبات قلن إن من الآثار النفسية للعنف الرقمي تراجع الثقة بالنفس، والشعور بأنهن غير قادرات على حماية أنفسهن أو التعامل مع التحديات الرقمية التي يواجهنها.

وقد قالت جميع المشاركات أن الانعزال الاجتماعي من أكثر الآثار النفسية التي تعيشها السيدات بعد التعرض للعنف وذلك لتجنب أي ضغوطات أو تهديدات يمكن أن يتعرضن لها. وبالتالي فإن الآثار النفسية والاجتماعية المتعددة التي يتعرضن لها النساء الأرامل تؤدي حسب استجابتهن إلى مشاكل في النوم والأكل والعلاقات العائلية والاجتماعية مع الآخرين.

كما أن للعنف الرقمي آثار اقتصادية على السيدات حسب استجابة العينة، تمثلت بالتأثير على الوضع المالي السيء أساساً حيث تؤدي عمليات الابتزاز والتهديد أحيانا لتقليل الدخل الإجمالي وزيادة التكاليف وتراكم الديون بالإضافة إلى تقليل فرصهن في الاستثمار أو تحسين مصادر دخلهن. وقد أكدت السيدات المشاركات أنه وفي بعض الأحيان تضطر بعض النساء للبحث عن أي عمل يمكن أن يساعد في دفع تلك المبالغ ما يعرضهن للاستغلال والوقوع في مطبّات أكبر تزيد من حجم المشكلة التي يحاولن حلّها وهذا ما يدفع بعضهن لمحاولة انهاء حياتهن.

الحلول المقترحة

من خلال جلسات النقاش المركّزة تم مناقشة الحلول والخدمات التي تحتاجها النساء والضحايا لمساعدتهن على التعامل مع العنف الرقمي حيث أكدت جميع المشاركات على أهمية توفر جهة موثوقة يتم تقديم الشكوى إليها في حال التعرض للعنف الرقمي مع تحديث وتقوية القوانين المتاحة لتوفير حماية أفضل لهن، بما في ذلك معاقبة المتحرشين الرقميين والمبتزين مع العلم أنه يوجد خط ساخن في جهاز الأمن العام للتحويل الى الجرائم الرقمية يمكن الاستفادة منه.

كما تم التأكيد على أهمية وجود برامج توعية رقمية حول السلامة الرقمية والعنف الرقمي، وتزويدهن بالمهارات الضرورية للتعامل مع هذا النوع من العنف وذلك من خلال تلقي **دورات تدريبية تركز على السلوكيات الرقمية الآمنة وكيفية حماية البيانات الشخصية، مما يساعد النساء على تعزيز حمايتهن الرقمية.** كما اقترحت المشاركات وجود خيمة رقمية ضمن المخيم تديرها مجموعة من المختصات من أجل استقبال الشكاوى وتقديم النصح والمساعدات التقنية والنفسية للنساء الأرامل مع التأكيد على وجوب إدارة هذه الخيمة من قبل عنصر نسائي لأن ذلك يشجعهن أكثر على طلب المساعدة وأن تبقى معلومات الحالات التي تتلقى المساعدة من المختصات في تلك الخيمة، سرّية وغير قابلة للمشاركة مع أي جهة إلا في حال التأكد من عدم الحاق الضرر بالضحية.

ومن ضمن الحلول المقترحة أيضا تأمين مواصلات بين المخيمات والطرق الرئيسة تساعد على عدم اللجوء لركوب أي سيارة لا يُعرف سائقها وذلك لتجنب التعرض لأي نوع من أنواع العنف سواء رقمي أو غير ذلك.

وقد قالت المشاركات أن من أهم الخدمات التي تحتاجها السيدات أثناء وبعد التعرض للعنف الرقمي هو خدمات الدعم النفسي من خلال توفر مساحة آمنة ضمن المخيم ومصادر دعم نفسي تساعد على التعامل مع التأثيرات النفسية للعنف بالإضافة إلى ضرورة التفريغ وتوفر شخص قادر على الاصغاء للحالة دون توجيه اللوم لها.

كما اقترحت المشاركات وجود خدمات دعم قانوني تساعدهن في تقديم البلاغات والتصدي للتحرش الرقمي خلال تقديم الشكوى إلى السلطات المحلية في حال قررن اللجوء اليها.

وعند سؤال العينة عن كيفية تعزيز التعاون بين النساء الأرامل في المخيمات لدعم بعضهن البعض ومساعدتهن على التغلب على الصعوبات في حال التعرض لعنف رقمي؟ أكدت المشاركات على أهمية مناصرة النساء بعضهن البعض عبر تقديم دعم نفسي وتقني في الخيم الرقمية عند وقوع العنف الرقمي وتبادل الخبرات وتقديم المساعدة في حال توفر القدرة على المساعدة أي كانت، نفسية أو تقنية أو اجتماعية أو غير ذلك أي التشجيع على التضامن النسوي وتبادل الدعم المتوفر.

كما تم سؤال المشاركات عن أهم طرق تعزيز الوعي حول مشكلة العنف الرقمي وتعبئة المجتمع لمكافحته؛ فتلخصت الإجابات في عدة نقاط من أهمها نشر الوعي الرقمي في المدارس والجامعات والتجمعات السكنية والأماكن المختلفة، واستهداف جميع الفئات المجتمعية والتعاون مع الأشخاص المأثرين مثل أئمة المساجد ومدراء الجامعات وغير ذلك من قادات المجتمع في توعية المجتمع حول العنف الرقمي وضرورة التعاون من أجل مكافحته لا القاء اللوم على الضحية ومعاقبتها فقط. بالإضافة إلى تكثيف عمل المنظمات في مجال التوعية في السلامة الرقمية وتمكين حرية الرأي وتعزيز دور المرأة في المجالات المختلفة.

وقد اقترحت احدى المشاركات تنظيم حملات توعية على وسائل التواصل الاجتماعي بحكم تواجد غالبية الناس أو كلهم على الانترنت ومن خلال وسائل الاعلام للتحدث عن مشكلة العنف الرقمي وأنه ليس بالضرورة أن تكون ضحية العنف الرقمي مذنبة ليحدث العنف انما يمكن أن تكون قد وقعدت في مصيدة أحد المحتالين بدون أن تشعر.

وقالت احدى المشاركات "نحن نخاف على بناتنا أيضا ونتمنى تضمين مواد توعوية حول العنف الرقمي في المناهج الدراسية." كما قالت مشاركة أخرى "نتمنى من الحكومة أن تسن قانون وسياسات تعزز من مكافحة العنف الرقمي وتحمي الضحايا بشكل يؤكد على سلامة الضحية، حتى لو كانت مخطئة لأن الوضع الذي تعيشه النساء الأرامل ضمن المخيمات، استثنائي وصعب من كافة النواحي."

وعند سؤال العينة عن وجود أية تجارب ناجحة أو مبادرات تم تنفيذها لمكافحة العنف الرقمي داخل المخيمات، قالت مشاركتين من أصل عشرين مشاركة أنهن وبعد الخضوع لعدة تدريبات في السلامة الرقمية، أطلقن مبادرة تطوعية لنشر الوعي الرقمي في المخيم الذي يقمن داخله عبر جلسات توعوية متكررة. وقد لاقت تلك المبادرة نجاح كبير، تحوّلت مع الوقت الى فرصة أتاحت للفريق القائم على العمل الحصول على دعم منظماتي، يساعد في تنمية قدرات النساء في عدة مجالات تضمن اعتمادهن على انفسهن في تأمين قوت عائلاتهن وتجنب الوقوع في أي مصيدة عبر الانترنت في رحلة البحث عن فرصة عمل على أقل تقدير.

أما عن بقية المشاركات فلم يصادفن أية تجارب أو مبادرات في هذا الخصوص وانما اقتصر الأمر على توفر جلسات توعية رقمية بشكل ضئيل جدا بين الفينة والأخرى على أرض الواقع أو عبر الانترنت التي تقدمها بعض الجهات المختصة بالسلامة الرقمية.

خاتمة وتوصيات

وجدت هذه الدراسة أن غالبية النساء من الفاقدات لأزواجهن خلال الحرب في سوريا والمقيمات في مخيمات، تسمى مخيمات الأرامل، قد واجهن عنفاً رقمياً. وفي كثير من الأحيان أكثر من نوع وذلك لأسباب متعددة منها ما يتعلق بوضعهن الاجتماعي وحالتهن الاقتصادية الصعبة إضافة للأوضاع الراهنة التي تعيشها المنطقة من عدم استقرار أمني.

وقد ساهم في استفحال العنف الرقمي في حياة النساء الأرامل، إقامتهن ضمن المخيمات التي لا تراعي ظروف الخصوصية والسلامة الرقمية وبُعد المخيمات عن المراكز الحضرية.

وفيما يلي أهم التوصيات للتعامل مع العنف الرقمية وتحسين حماية النساء الأرامل من العنف الرقمي في المخيمات شمال سوريا والتي يمكن عكسها على المخيمات الأخرى.

- إطلاق حملات توعية شاملة حول أنواع العنف وكيفية التعامل معها بشكل فعّال من خلال تقديم ورش عمل تثقيفية حول السلوكيات الصحيحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- ضمان توفير سكن آمن ومستدام للنساء الأرامل للحماية من التهديدات الأمنية.
- توفير وسائل نقل مسؤولة عن تنقل النساء الأرامل بين المناطق من خلال المنظمات الإنسانية دون الحاجة لصعود سيارات الغرباء التي يتعرضن داخلها ومن خلالها للعنف بأشكاله المتعددة ومنه العنف الرقمي.
- توفير فرص التعليم والتدريب للنساء الأرامل لتمكينهن اقتصاديًا وتحقيق الاستقلال المالي من خلال مشاريع صغيرة على سبيل الذكر وتعزيز فرص العمل لتعزيز الاستقلال المالي، بالإضافة لتشجيع المشاركة الفعّالة للنساء في اتخاذ القرارات المجتمعية.
- إقامة جلسات دعم نفسي للنساء عبر الخيم الرقمية وغيرها لتعزيز الرغبة في طلب الدعم النفسي وتقديم المشورة النفسية والتحفيز على إنشاء مجتمعات داعمة وتشجّع على التواصل الاجتماعي لتشكيل شبكات دعم فعّالة.
- التعامل المرن لإدارة المخيمات مع النساء خاصة اللاتي يقعن ضحية للعنف الرقمي، وتسهيل الوصول للخط الساخن وخدمات السلامة الرقمية
- إطلاق حملات توعية حول حقوق النساء وكيفية الحصول على الدعم القانوني.
- تحسين التشريعات المتعلقة بالعنف الأسري وضمان تنفيذها بشكل فعّال والتي من الممكن أن تحمي النساء من العنف الأسري في حال تعرضن للتهديد أو الابتزاز الرقمي.

حيث أن تكامل هذه الإجراءات يمكن أن يساعد في تحسين وضع النساء الأرامل وتحقيق تقدم نحو مجتمع يحدّ من تزايد العنف الرقمي في المخيمات شمال سوريا.

قصّة ضحية

العنف الرقمي هو ما دمر حياتي فعلياً، كل ذنبي أنني جميلة الوجه لكن قبح هذا العالم لم يناسبه جمالي فشوهني وشوه داخلي تماما، ما حدث معي أنني كنت أعيش في أحد مخيمات الأرامل شمال إدلب وكانت تتردد الى مكان سكني امرأة كبيرة بالسن وكنت أعتبرها بمقام والدتي خاصة أن والدتي متوفية، وطلبت مني في أحد الأيام جوالي للتواصل مع ابنتها لأن جهازها الجوال معطّل وأنا أعطيتها إياه بدون أي تفكير فقامت بسحب صوري الخاصة ومحادثات خاصة وأعطتهم لأحد الأشخاص مقابل مبلغ مالي قدره 200$ عرفت لاحقاً من المعنف نفسه أنه قام بدفعهم لها مقابل أن تسرب له صور لأجمل سيدة في المخيم حسب طلبه وبالفعل قامت بذلك العمل السيء والمدمّر.

تواصل معي هذا الشخص وهددني بنشر الصور والمحادثات أو أقبل الزواج منه، وبعد مضايقات كثيرة وتواصل لمدة شهر مليء بالتهديد والترهيب قبلت بعرضه وبالفعل ذهب وتقدم لي لكن أخي الوحيد لم يقبل أن يزوجني بالشخص لأنه غير مناسب من كافة النواحي، ولم أستطع اخبار أخي بما حصل لأن الوضع حساس جدا ولا أضمن ردة فعله.

رغم رفض أخي للمحتال إلا أنه أصر على طلبه وقال لي ستجبرين أخيك على الموافقة أو أقوم بنشر كل شيء، وعلى ذلك أجبرت على معاكسة قرار أخي وهذا الموقف جعل أخي الوحيد يتبرأ مني ويرفضني في حياته وألا أعود إليه مهما حصل معي.

تزوجت من المحتال مرغمة كان الأمر أشبه بالاغتصاب وليس الزواج ومنذ تلك اللحظة وأنا مشوهة نفسيا وجسديا لأن المحتال وبعد زواجي منه عنفني بكل وسائل التعنيف حتى أنني فقدت جنيني من شدة الضرب في المرة الأخيرة قبل أن أهرب من المنزل وأعود إلى المخيم عند إحدى جاراتي، أنا الآن في وضع صعب جدا لا يمكن وصفه ولازلت أتعرض للتهديد حتى الآن وليس لدي خيار سوى العودة إليه، لازلت أفكر وأفكر وأجد جميع الطرق مسدودة في وجهي وحده الطريق إليه مفتوح رغم كل ما أعانيه بسببه وبسبب ما حصل معي.

أتمنى وجود جهة قادرة على حل مشكلتي وخلاصي من هذا الرجل وإصلاح الوضع بيني وبين أخي وأن ينتهي هذا الكابوس الذي ابتدأ بإعطائي الجوال للمرأة الغريبة التي اختفت لاحقا دون أي تفكير بمخاطر هذا الأمر.